أدلّـــة التصـريف في كتاب دقائق التصـريــف

الأستاذ المساعد الدكتور ليث داود سلمان
كلية الآداب

المدرس الدكتور هادي خلف رســـن
كلية التربية / القرنــة

جامعة البصرة

الملخص:-

لم يكن التراث اللغوي الذي خلّفه العلماء واللغويّون أسيراً لمبدأ الإبلاغ المحض والمعرفة السطحيّة الساذجة، بل كانت مقارباتهم تستند إلى مبادئ التفكير السليم والمسار المنهجي القويم، وإجراءات المعرفة العقليّة الحصيفة، فلا تتأسس منظومة لسانيّة بعيدة من مرتكزات الاحتجاج، ولا تقوم صياغة لغويّة خارج إطار الفكر المنهجي، وقد جاء كتاب دقائق التَّصريف ببعد حجاجي ظريف يروم حمل المتلقّي على الإقناع بحكم مباني الاستدلال التي اضطلعت بها مسائل التصريف لديه. وهذا عمل مميّز يعكس المناخات المعرفيّة والمناحي الإجرائيّة التي تبوح بها ثقافتنا الإسلاميّة.

Evidences of Morphology in the book of "Daqayiq Al-Tasrif/ Precisions of Morphology"

Assist. Prof. Dr. Laeeth Dawood Selman
College of Arts/University of Basrah
Lect. Dr. Hadi Khalif Resan Al-Qurnawi
University of Basrah/College of Education-Qurnah

Abstract:

The linguistic legacy left behind by scientists and linguists was not captivated by the principle of pure reporting and naive superficial knowledge, but their approximations were based on the principles of sound thinking, systematic methodological approach, and prudent mental knowledge procedures, there is no established system of data distant from the pillars of verification, and does not form language outside the framework of systematic thought. The book of "Daqayiq Al-Tasrif (Precisions of Morphology) comes with a nice verification dimension that aims to let the recipients' persuasion by a semantic rule agreed by its principles of morphology. This is a notable works that reflects the cognitive climates and procedural aspects of our Islamic culture.

المقدمة:-

ينطوي فعل الكتابة ونشاط التأليف على بعدٍ معرفيٍ مهمّ يقرّر وجهة الأداء وأثرها في عملية التواصل، ومن ثمّ فاعليتها في صناعة إنموذجه المحدد، ذلك هو الدليل الذي يقترن بمسائل العلم ويرافق مطالبه من أجل قيام الموضوع على أسس متينة ومبانٍ قويمة، يُكتب لها البقاء أمام سجال الفكر ولجج الخصومة، وتُحقق وظيفتها في عملية المحاججة والإقناع.

انطوى كتاب دقائق التصريف على نشاط ذهني مميّز، ومسالك عقليّة دقيقة، تؤطّر الفكر بصبغة فلسفيّة في التعاطي مع الموضوع اللغوي، فكان المطلب الصرفي فيه لا يغادر مباني الاستدلال ولا يزايل مرتكزات المعرفة، يقترح نفسه في ميادين القراءة الواعية والبحث العميق، فيبوح بسقف التلقّي ومنزلته العلميّة.

استمدّ الكتاب شرعيته القانونيّة من مباني الفلسفة التي تقرر للعلوم موضوعاتها وتشخّص للمواد هوياتها، واستقى من رحيقه التفكير الصرفيّ، فأخذت سبل الاستدلال لديه طريقين: أحدهما طريق النقل، وهو طريق يتواشج مع سنخ العلوم اللغويّة في التوثق من مروياته، والآخر طريق العقل الذي يعتمد على قوّة الإدراك وشدّة النظر وسرعة البديهة في تقرير الاختيار.

أوّلاً. السماع (الدليل النقليّ)

السماع أو النقل من أدلّة النحو التي ذكرها أبو البركات بن محمد الأنباري، وهو يعني: (الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة)[١]، وهو يشمل كلام الله وكلام نبيّه، وكلام العرب بشقيّه المنظوم والمنثور قبل أن يدبّ الفساد إليه[٢]، والأخير يشمل كلام الصحابة أيضاً؛ لأنّ اللحن توغل إلى لغة العرب من كثرة الموالي والمولدين.

ولهذا النحو من الدليل حضوره المميّز في المدوّنة الصرفيّة على وجه العموم، وفي هذا المصنّف(دقائق التصريف) يتجلّى تميّزه أكثر بحكم ما عوّل عليه من الاحتجاج للنقل، فقد كثرت شواهده النقليّة التي يؤتى بها للتدليل على صحّة المسألة وتقرير المطلب وتعزيز مؤداه، وقد أورد الدكتور الضامن محقق الكتاب إحصاء بعدد الشواهد الواردة في الكتاب، فبلغت شواهد القرآن والقراءات ٤٤٢ آية، وفي الحديث والأثر استحضر ٢٤ منها، وذكر ٤٠ من الأمثال والحكم

والأقوال، وأخذ الشعر القدح المعلّى؛ إذ بلغت ٩٢٤ بيتاً لشعراء مختلفين[٣]، ولكن ليست هذه الشواهد المتعدّدة خاصّة بتحرير المسائل الصرفيّة، فقد جيء بها لبيان مناحٍ متعدّدة كبيان معاني المفردات والدلالة والتفسير وبعض مسائل النحو واللغة. ومع ذلك يكون الاحتجاج الصرفي بهذا الدليل بليغاً في تحقيق الطلب وتفعيل الاستجابة والقبول.

الشواهد الشعريّة

كثر الاتّكاء على الشعر في بيان المسائل وتحرير الوجه الذي تجري عليه القاعدة وتعزيز الرأي الذي يقع عيه الاختيار، وقد كان حضوره في المشهد الاحتجاجي فاعلاً، يؤدّي وظيفة الاستدلال، ويحقق غاية الإقناع، ويبلغ وجدان المتلقّي، فتكون الاستجابة للمطلب نابعة من قناعة الذات؛ إذ لها ما يسوغها ويوثقها من الدليل الذي يستمدّ شرعيته من الفصيح المسموع من كلام العرب. ومما نجده عند ابن المؤدّب في استحضار الشعر للاحتجاج ما يأتي:

- من العرب من يقول في الإخبار عن الجماعة(فَعَلُ) بلا واو ولا ألف. وقد استند في ذلك إلى الشواهد* الآتية:

فَلَوْ أنّ الأطِبّا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبّاءِ الأُسَاةُ
إذَاً مَا أذْهَبُوْا وَجْدَاً بِقَلْبِي وَلَوْ قِيْلَ الأَطِبّاءْ الشُّـفَاةُ
إذَا مَا شَاءُ ضروْا مَن أرَادُوْا وَلَا يَأْلُوْ لَهُمْ أحد ضرارَا
مَتَى أَقُوْلُ: خَلَتْ عَنْ أهْلِهَا الدَّارُ كَأَنَّهُنْ بِجَنَاحَيْ طَائِرٍ طَارُ[٤]

جاء المصنّف بهذه الأبيات لتقوم دليلاً على مجيء (فَعَلُ) للجماعة بلا واو، فجاء بـ(كانُ وشاءُ وطارُ) والأصل كانوا وشاءوا وطاروا، فلما حُذفت الواو ضمّوا لم الكلمة.

- الأصل في مخاطبة جمع الرجال فَعَلْتُمُو بالواو؛ لأنّها علامة الجمع، وقد حُذفت وما بقي دليلٌ عليها. وقد أقام المصنّف دليلاً نقلياً على دعوته، تمثّل بالشواهد الآتية:

قوم أصابهمو من وري زندهمو شرارة غيّها في ثوب واريها
وَهُمُوْا أيْسَارُ لُقْمَـــــانَ إذَا أغْلَتَ الشَّتْوَةُ أبْدَاءَ الجُــزُر

وقد جيء بالميم لتكثير الكلام[٥]. والشاعر هنا جاء بها على الأصل، وكان القياس يقتضي ان يقول: أصابهم وزندهم.

- الأصل في المصدر أن يأتي مفرداً، ولكن قد يجمع إذا دلّ على الاختلاف، وقد استشهد بالمسموع من الشعر:

يُجَدِّلُوْن مُلُوْكَاً فِي طَوَائِفِهِم ضرباً خَرَادِيْل كَالتَّشْقِيْقِ فِي الأَدَمِ

فجمع الخردلة لتفرقها، وهي مصدر.ومنه قول الشاعر:

سَئِمْتُ تَكَالِيْفَ الحَيَاة وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِيْنَ حَوْلاً لا أَبَا لَكَ يَسْأَمِ[٦]

فجمع كلمة تكليف، وهي مصدر، والأصل في المصدر أن لايُجمع ولا يُثنّى لدلالته على الحدث المجرّد، وكونه جنساً لفعله[٧].

- المصادر التي لا أفعال لها، وقد أورد لها بعض الشواهد:

الحُصْنُ أدْنَى لَوْ تَآيَيْتِهِ من حَثْيِكِ التُّرْبَ عَلَى الرَّاكِبِ

مَقْذُفَةٍ بِدَخِيْسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا لَهُ صريْفٌ صريْفَ القَعْوِ بِالمَسَدِ[٨]

- المصادر التي تخالف صدورها، ومما ذكره لها:

يَلُوْحُ بِجَانِبِ الجَبَلِيْنِ مِنْهُ رَبَابٌ يَحْفِرُ التُّرْبَ احْتِفَارَا

فجاء الاحتفار مصدرا للحفر؛ لأنّك تقول حفرتُ بئراً واحتفرت بئراً والمعنى متقارب[٩].

وَخَيْرُ الأمُوْرِ مَا اسْتَقْبَلتَ مِنْهُ وَلَيْس بأنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

وقد جعل الشاعر الاتّباع مصدر التتبّع، ومعناهما متقارب[١٠] .

- مجيء الجمع على زنة(فَعَل)، وقد أورد له قول ذي الرمّة:

فَانْصَاعَ جَانِبَهُ الوَحْشِيَّ وَانْكَدَرَتْ يَلْحَبْنَ لا يَأْتَلِي المَطْلُوْبُ والطَّلَبُ

والطَّلَب جمع طَالِب[١١].

جواز مجيء فَعُوْل بمعنى المَفْعُوْل بالهاء وبغير الهاء، ومما ذكر له:

فِيْهَا اثْنَتَانِ وَأرْبَعُوْنَ حَلُوْبَةً سُوْدَاً كَخَافِيَةَ الغُرَاب الأَسحَمِ

بَيْتُ النَّدَى يَا أمّ! عَمْرٍو ضَجِيْعَهُ إذَا لَمْ يَكُنْ فِي المُنْقِيَاتِ حَلُوْبُ

مَا رَاعَنِي إلّا حَمُوْلَةُ أَهْلِهَا وَسْطَ الدِّيَارِ تَسُفُّ حَبَّ الخِمْخِمِ[١٢]

فحلوبة وحمولة جاءت على زنة فَعُوْل مقترنة بالهاء، وهي بمعنى المَفْعُوْل.

- جَمع مِفْعَال الوصف على غير التصحيح؛ لاستواء المذكّر والمؤنّث فيه، واحتج بقول الشاعر:

تَظَلّ مَقَالِيْتُ النِّسَاءِ يَطَأْنَهُ يَقُلْنَ أَلا يُلْقَى عَلَى المرْءِ مِئْزَرُ[١٣]

فمقلات زنة مِفْعَال جُمعت على مفاعيل، ولم تجمع جمع تصحيح؛ للسبب المذكور أعلاه.

- جمع فَعْلَة يكون بتحريك الساكن وإبقائه على سكونه، وقد اعتمد على النقل في ذلك،فمن التحريك:

رَحِمَ اللهُ أعْظُمَاً دَفَنُوْهَـــــا بِسِجِسْتَان طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

ومن التسكين:

رَحَلْنَ لِشُقَّةٍ وَنَصَبْنَ نَصْبَـــاً لِوَغْرَاتِ الهَوَاجِرِ السَّمُوْمِ

أَبَتْ ذِكْرٌ عَوَّدْنَ أحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوْقَاً وَرَفْضَاتُ الهَوَى في المَفَاصِلِ[١٤]

فطَلْحَة جُمعت بتحريك العين بالفتح، وهو القياس بلا خلاف، والتسكين في جمع وَغْرَات مروي عن بعض العرب، وهو لا يبلغ القياس في حركة العين عند البصريين. ولكنّ الكوفيين قالوا به، ولذلك أورد المصنّف له أكثر من شاهد في كتابه دقائق التصريف[١٥].

- ومن النقل ما نجده يعتمد على الشعر في بيان معاني الأمثلة، فمن مجيء أفْعلتُ الشيء بمعنى الدعاء، نحو: أسقيته بمعنى أدعو له بالسقيا. ومنه قول الشاعر:

وأُسْقِيَهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ تُكَلِّمَنِي أحْجَارُهُ وَمَلاعِبِهْ[١٦]

ومجيء استفعل بمعنى أفعل، نحو:

وَاسْتَنْكَرَتْنِي وَمَا كَانَ الذي نَكِرَتْ مِنَ الحَوَادِثِ إلّا الشَّيْبَ والصَّلَعَا[١٧]

واستنكرتني بمعنى أنكرتني.

وأدلّته في مجال النقل من الشعر كثيرة جدّاً، وهي منبسطة في مباحث التصريف، ويندر أن نجد مسألة تخلو من الاعتماد على الشعر، والمصنّف يعوّل عليه كثيراً حتّى في غير مسائل التصريف، وبذلك تتجلى سعة الذاكرة وقوّة الحافظة لديه، والمنهجيّة الصارمة في بناء المنظومة الاستدلاليّة التي تجعل طريق الإقناع فاعلاً في الهيمنة على فكر المتلقّي؛ إذ جعل كلام العرب المنظوم من المرافقات الاحتجاجية في بلورة المطلب الصرفي، فهو يبرز إلى المتلقّي بثوب التداول والاستعمال غير الخارج من لغة العرب الفصيحة، وفي هذا مكسب لاستجابة القارئ وتحرير التعاون من الخطاب الصرفي الذي ينتجه المصنّف.

القرآن الكريم والقراءات

عني المصنّف بهذا المظهر السماعي كثيراً، وجعله من عمدة ما يتكئ عليه في بناء المنظومة الصرفيّة، فهو دليل يعتمد على النقل الصحيح الفصيح -الذي لا شبهة فيه ولا مراء- في تحرير المطلب وتبنّي الرأي وتدعيم الاختيار، وهو يأتي

بعد الشعر في سلّم الأدلّة لدى المصنّف من حيث التجليات الوجوديّة، وحضوره في هذا المتن العلمي لا يقتصر على الحجاج الصرفي، إذ عوّل عليه المؤلّف في المسالك اللغويّة المتشعبة التي بنى عليها كتابه، ومن السماع الذي نجده في هذا المتن ما يأتي:

- الأصل في المصدر أن يكون على بنية واحدة، وقد يجوز أن يذهب مذهب الأسماء، ومنه قوله تعالى: (هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ) الحج ١٩، والمسوغ للتثنية أنّه أراد فريقين من المسلمين والكفار[١٨]. ومن جمعه قوله تعالى: (إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) لقمان ١٩، وقد جمع لأنّه أراد أصوات البهائم والناس فتحقق الجمع لاختلافه[١٩] .
- مجيء المصدر من فَعَلَ يَفْعُلُ على فاعلة، وسماعه من القرآن: (وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ) المائدة ١٣. فخائنة من المصادر الواقعة على وزن فاعلة، وهو من فَعَلَ يَفْعُلُ[٢٠] .
- المصدر الميمي من عاش مَعَاش، ومنه في التنزيل: (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا) النبأ ١١، جاءت (معاشاً) بمعنى العيش، ولو أراد وقت العيش لقال: مَعِشاً[٢١] .
- ما كان على فُعْلَة جُمع على فُعُلَات، والمفتوح الفاء يُجمع على (فَعَلَات)، وقد استند إلى آي الذكر الحكيم:

(ظُلُمَاتٌ) و(خُطُوَاتِ) و(هُمْ فِي الْغُرُفَاتِ) سبأ ٣٧، و(وَمَا يُنْفِقُ قُرُبَاتٍ) التوبة ٩٩، (وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ) المؤمنون ٩٧[٢٢] وهي جمع ظُلْمَة وخُطْوَة وغُرْفَة وقُرْبَة وهَمْزَة.

- مجي استفعل بمعنى أفعل، ومنه قوله تعالى:(ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ أَخِيهِ) يوسف ٧٦، أي أخرجها[٢٣] .
- جواز أن تكون اللام ساكنة والتضعيف غير ظاهر في المضاعف المكسور العين إذا أسند إلى الضمير المتحرك، ودليله القرآني:(وَانظُرْ إِلَىٰ إِلَٰهِكَ الذي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا) طه ٩٧، و(فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ) الواقعة ٦٥. وقد ذكر المصنّف أنّها لغة لربيعة[٢٤] والمشهور أنّ المضاعف المكسور العين عند اتّصال ضمائر الرفع المتحرّكة به يجوز فيه ثلاثة أوجه: الإتمام، نحو ظَلِلْتُ. وحذف العين ونقل الحركة إلى ما قبلها، نحو: ظِلْتُ. وحذف العين بلا نقل، نحو: ظَلْتُ[٢٥] .

- قلب الواو المضمومة همزة إذا وقعت فاء، ومن النقل القرآني:(إِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ) المرسلات ١١، والأصل فيه من الوقت، وهي لغة تميم[٢٦] .
- ترك الإعلال والحمل على الأصل، فقد استشهد المصنّف على مجي الفعل الناقص المزيد على الأصل بقوله تعالى:(اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) المجادلة ٩. والقياس فيها استحاذ على اللغة المشهورة[٢٧] وكان المازني يقول في اسْتَحْوَذَ وأغْيَلَتْ: (إنّا لم نسمعهما معتلين في اللغة)[٢٨] .

وثمّة الكثير من النصوص القرآنية التي يأتي بها مع المسائل المطروحة، سواء أكانت على نحو التدليل أم على نحو التعزيز والتوثيق.

والقراءات القرآنية هي الأخرى حاضرة في بناء المنظومة الصرفيّة، ومما أورده المصنّف لها ما يأتي:

- مجيء المضارع بمعنى الماضي، وقد احتجّ له بقراءة نافع:(حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ) البقرة ٢١٤، والمعنى حتّى قال الرسول[٢٩] .
- مجيء فَعَلَ بمعنى النسبة، وقد استشهد المصنّف بقراءة :(إِنَّ ابْنَكَ سرقَ) يوسف ٨١، والمعنى نُسب إلى السرق أو رمي به[٣٠] .
- مجيء المصدر (قال) بمعنى القول، ومنه قراءة ابن مسعود: (ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ۚ قَالَ الْحَقِّ) مريم ٣٤. فالقال بمعنى القول[٣١] .
- مجيء مَفْعَلَة من الناقص على الأصل مع وجود موجب الإعلال، ومنه قراءة: (لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) البقرة ١٠٣، فقد استعملت على الأصل والقياس فيها الإعلال[٣٢] .

ت- الحديث النبوي

اختلف العلماء في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي، فبعضهم أبعده من مجال الاحتجاج كالنحاة الأوائل وأبي حيان في حين عني به السهيلي وابن خروف وابن مالك، وقد اتّخذ منهجا وسطاً الشاطبي.

وبمعاينة هذا المتن الصرفيّ يتبين أن ابن المؤدِّب ممن يجوّز الاحتجاج بالحديث النبوي، فقد أورد الأحاديث للتثبّت من صحّة المطلب والتأكيد على وجهته، ومنها:

•أورد الحديث للتدليل على المصادر التي لا أفعال لها، ومنه الحديث: (اتّقوا فِرَاسة المُؤمنِ فإنّه ينظِرُ بنورِ اللهِ عزَّ وجلَّ)، والفِراسة من المصادر التي لا فعل لها.

- قلب الواو همزة، وقد استحضر ابن المؤدِّب الحديث النبوي: (ارْجِعْنَ مأزورات غير مأجورات)، للتدليل على جواز القلب على التوهم لمشاكلته مع همزة مأجورات.
- مجيء تَفَعَّل بمعنى إمهالك نفسك في أمر حتّى تصير من أهله، وقد استحضر المؤلّف الحديث: (المتشبّع بما لا يملكُ كلابسِ ثوْبي زَوْرٍ) ، فمجيء المتشبّع وهو اسم فاعل من تَشَبَّع يُعطي معنى من يظهر الشبع حتّى صار من الشبعى.
- مجيء الوصف من الباب الثاني على فَعْلٍ، وهو لا يثنّى ولا يُجمع لأنّه مبنيّ بالمصدر، ومنه الحديث: (إنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وأبا بكرٍ رحمه الله، خرجا مهاجرين إلى المدينة من مكّة، فمرّا بسراقة بن مالك بن جعشم فقال: هذان فَرُّ قُريش، ألا أرُدُّ على قريش فَرّها)، وفرٌّ وصف جاء مفرداً في مورد المثنّى؛ لأنّه في الأصل مصدر.
- أورد الحديث في ذكر الفروع من الملتوي، ومن مجيء فَاعَل منه دعاء النبي صلّى الله عليه وسلم لعليّ عليه السلام: (اللهم وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)، ف(والِ) من الملتوي ولي ومصدره الموالاة.

ولا يقتصر إيراد الحديث في الاحتجاج للصرف، بل أورده في مجال اللغة وبيان معاني الكلمات كما أورده في مجال النحو أيضاً.

ث- الأمثال وكلام العرب

لم تبلغ شواهد النثريّة من الأمثال وكلام العرب ما بلغته الشواهد الشعريّة والنصوص القرآنية في المدوّنة الصرفيّة، وقد استحضر ابن المؤدِّب هذه الشواهد لتكون أداة في المحاججة ووسيلة للإقناع في تحرير مطالب الكتاب عموماً* ، وقد كان نصيب المسائل الصرفيّة قليلاً جدّاً، ومما أودعه المصنّف في دقائقه ما يأتي:

- احتجّ بالسماع من العرب على جواز ضمّ الفاء أو كسرها- إذا جاء بعدها ياء او ياء ساكنتان- وذكر المثل: (بَلَغَ الحِزَامُ الطُّبْيَيْنِ).
- أورد المصنّف مَثَلَيْنِ لبيان الفروع من المهموز، فذكر المثل: (شر ما أشاءَكَ إلى مُخَّةِ عُرْقُبٍ)، و(أُشِئْتَ عُقَيْلُ إلى عَقْلِكَ)؛ لبيان المصدر منه وهو الإشاءة.

•أورد المصنّف كلام العرب لبيان مجيء المصدر على وزن(مَفْعِل)، فقال: (والعرب تقول: بارك الله له في مَسِيْرِهِ، أي في سَيْرِهِ) ، والمصدر من هذا الباب يكون زنة (مَفْعَل) .

•أورد المصنّف قول العرب: (إنّي لآتِيْهِ بالغَدَايَا والعَشَايَا) لتوجه الشذوذ في جمع غَدَاة، فقال إنّ الجمع الخارج عن القياس من جرّاء الانضمام إلى ما يزاوجها في الكلام.

•احتجّ على حذف الواو والياء في الوقف بقول العرب في الجماع: (إخْوَتُكَ لَمْ يَذْهَبُ)، والأصل: لم يَذْهَبُوْا.

•استدلّ المصنّف على أصالة الميم في مَعَدّ بقول العرب؛ إذ قال: (تقول العرب: تَمَعْدَدُوْا) .

•استدلّ المصنّف على تحريك العين من فَعْلَة بالفتح بالجمع بقول العرب: (أعُوْذُ باللهِ مِنْ قَطَرَاتِ الشر)، وقَطَرَات جمع قَطْرَة .

ثانياً. القياس

القياس نشاط ذهنيّ مميّز وممارسة عقليّة صرفة، اتّكأ عليها العلماء في بيان الوجه الذي يكون عليه الاستعمال اللغوي مشروعاً، فأقيمت المباني القانونيّة وانتجت الصياغات المعرفيّة التي يجري عليها الكلام في تجنّب الوقوع بالزّلّات من اللحن، وتحاشي عثرات اللسان. وقد أشبع علماؤنا هذا الأصل بحثاً ودراسة، ففُصِّل في حدّه واشتراطاته، وشُقِّق في أقسامه واستعمالاته. وهو يعتمد- في بناء هويته الاستدلاليّة- على السماع من كلام العرب الفصيح والنصّ الديني. وهو الدليل الثاني لدى أبي البركات بن محمد الأنباري بعد النقل[٣٣] ، وأورد أربعة تعريفات، هي: (تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء الجامع)[٣٤] ، وهي متقاربة عنده، والقياس متقوّم بأربعة أشياء: أصل وفرع وعلّة وحكم[٣٥] وعقد له مباحث جمّة، ليس هنا بحثها وإيرادها، وتبعه في ذلك السيوطي في اقتراحه، وما يهمّنا في هذا المبحث تسليط الضوء على الدور الاستدلالي الذي يؤديّه القياس في طرح مباني التصريف.

وفي هذا المتن نجد القياس يعطي الجنبة المعرفيّة لتجليات القاعدة الصرفيّة، فهو ينقل القارئ من جزئيّات الاستعمال الذي يقدّمه المسموع من اللغة إلى مجال

التعميم الذي يختزل النشاطات التداوليّة الفرديّة، فتقوم الكلّيّات بإنتاج الوعي الصرفي في مرحلة التعلّم والتعليم التي تتطلبها مرحلة التأسيس العلمي للموضوع اللغوي.

وقد أخذ القياس تجليات أسلوبيّة متعدِّدة في كتاب دقائق التصريف، يمكن تقديمها على النحو الآتي:

التصريح بلفظ القياس

أكثر المصنّف من إيراد هذا الأصل بلفظه، محيلاً بذلك على ما يستبطنه من بعد استدلالي في تقرير المطلب، ومما نجده عند ابن المؤدِّب في هذا المنحى الموارد الآتية:

- أورد لفظ القياس في مجال حديثه عن بناء مفعل للمكان، إذ يقول: (اعلم أنّ (المَفْعِلَ) قياسه بعين (يفعل) أبداً. فإذا كانت العين في (يَفْعِلُ) مكسورة (فالمَفْعِلُ) مكسورة إذا اريد به الاسم والمكان)[٣٦] والقياس هنا يمثل قاعدة كلّيّة مستنبطة من أمثلة صحيحة فصيحة، فكل اسم يبنى للمكان من المضارع المكسور العين يكون على زنة: مَفْعِلٍ.
- أورد لفظ القياس في معرض حديثه عن الفعلين دعا وبكى (أولاد الأربعة)، إذا أخبرت بهم عن المرأتين، وتوجيههما، فقال: (القياس دعاتا، وبكاتا، فحذفت الواو والياء والألف بناء على الواحد)[٣٧] ، والقياس هذا ناظر إلى الفعل الصحيح الذي يخلو من الألف الساكنة التي تلتقي مع سكون التاء.

وقد يستعمل لفظ الأقيس في مجال الإيثار والتفضيل بالاختيار، ومنه:

- أور لفظ الأقيس في أثناء حديثه عن الخلاف بين الخليل وسيبويه من جهة، والأخفش في المحذوف من الناقص إذا بُنِي للمفعول، فبعد أن عرض رأييهما قال: (وقول الأخفش أقيس وإلى هذا القول ذهب الكسائي)[٣٨] . والقياس في المسألة يخصّ توجيه المحذوف من الصيغة، فهو واو مفعول عند الطرف الأوّل، وعين الاسم عند الثاني، وهو يقوم على مجموعة من الأدلّة التي يتبنّاها كل طرف[٣٩] ، وكلاهما حسن. ولكنّ المصنّف يميل في الترجيح للأحسن على الأخفش.

القياس المضمر

من الإجراءات المنهجيّة المتّبعة لدى المصنّف التصريح باشتراطات القاعدة التي تُحيل على مفهوم القياس، وهذا النحو من الإجراء له تمثّلات أسلوبيّة على النحو الآتي:

أسلوب الشرط

كثيراً ما يُعوّل العلماء ومنهم المصنّف على استعمال أسلوب الشرط في الإحالة على القياس في صياغة القاعدة وتقديم نموذج استدلالي في إلزام القارئ بالحجّة على الوجه في اتّباع الاستعمال الصحيح، ومن ذلك:

•ذكر أسلوب الشرط في بيان الوجه في صياغة المَفْعلِ من المثال، وفي ذلك يقول: (وإذا كانت ثابتة في غابره نحو: يَوْسَن، ويَوْجَل كان (المَفْعل) مكسوراً إذا أريد به الاسم والمكان، ومنصوباً إذا أريد به المصدر) .

•أورد الشرط في بيان الإخبار عن الباطن من الناقص، وفيه يقول: (فإذا أخبرت عن الباطن من هذا الباب قلت: (قِيْلَ) بتحويل حركة العين إلى الفاء قبلها. وبِيْعَ وخِيْفَ. وهذه هي اللغة الفصيحة) .

•واستعمله في بيان بناء الأفعال المستقبلة، فقال: (إذا أخبرت عن الرجل بالفعل المستقبل قلت: يَفْعَلُ) .

•واستعمل في بيان الحروف الزوائد، نحو: (وأمّا الياء فإذا وجدتها ثانية، وثالثة، ورابعة فهي زائدة) .

وهذا النحو من الأسلوب يُلزم الحجّة أكثر في إقامة الدليل؛ لأنّه يجعل القارئ في سيرورة مع المطلب الصرفي، فالبنية الشرطية تقوم على مبدأ التلازم، والتدرّج في الانتقال من المقدّم إلى التالي، والمتلقّي فيه يعي جوانب المسألة، ومن تسليمه بأحد جهاتها يكون الانتقال إلى تثبيت المطلب أنجع وأبلغ.

أسلوب الأمر

ثمّة منحى أسلوبيّ آخر تتجلى به الأبعاد المعياريّة في تقديم مسائل التصريف، ذلك هو أسلوب الأمر الذي يتّبعه المصنّف في إلزام المتلقّي الحجّة عبر الإحالة على اشتراطات القاعدة في صياغة مفهوم القياس، وهذا الإجراء يُجسّد منزلتين: الأولى هي سلطة المتكلّم وعلو مرتبته. والثانية هي حال المتلقّي وسقفه المعرفي،

والعلاقة بينهما تمثّل علاقة تضايف بين المُعَلِّم والمُتَعَلِّم، وبذلك يُنتج أسلوب الإلزام المترشح من الأمر فاعليّة في التواصل أكثر بحكم خطابه المباشر، وهذا ما يفسر اطّراده في تكوين الفكر الصرفي لدى المتلقّي، ومنه:

•(اعلم أنّ المصدر مشتقّ من الفعل الماضي ومأخوذ منه) .

• (واعلم أنّ المستعمل من الأدوات الذي هو على معيار(مفْعَلٍ) يجيء مكسور الميم، نحو: المِقْطَع، والمِقَصّ، والمِفْتَح وما أشبهها) .

• (اعلم أنّ الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد لأنّ أقل الكلام حرفان: حرف يُبتدأ به، وحرف يُوقف عليه ولا يتاتّى هذا في الحرف الواحد...) .

•(اعلم أنّ الهمزة إذا كانت أوّلاً وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فصاعداً فهي زائدة إلّا أن يجيء أمر يوضح أنّها من نفس الحروف ...)

وقد يُقرن الأمر بمفهوم الشّاذّ، فيكون البوح بالقياس مستنبَطَاً من التقابل، ومنه قوله: (اعلم أنّ الفعل السالم الصحيح يدور على ستّة أوجه خلا الشّاذّ النادر منه والباطن المضمر) .

وإلزاميّة هذا الخطاب الذي يتضمنه الأمر متفرّع عن صرامة القاعدة وشدّة إحكامها، ولذلك هي تؤدّي وظيفة حجاجيّة في التقبل والإقناع.

الإخبار

قد يكون الإخبار أداة فاعلة لرسم حدود القاعدة والبوح بالبعد المعياري الذي يجري عليه الوجه في المسألة الصرفيّة، ولهذا الإخبار مناحٍ أسلوبيّة متعدِّدة يمكن الوقوف عليها من الصياغات الآتية:

•الإخبار عن المعيّن المحلّى بالألف واللام، ومن ذلك قوله في أمر المضاعف: (والأمر من هذا الباب: وَدَّ، بغير ألف لتحرّك الحرف الثاني في الغابر، وتحرَّكَ الحرف الثاني فيه لمجيء التشديد بعدها) .ومنه حديثه عن فروع الصحيح في الأمر؛ إذ يقول: (والأمر منه: أفْعِلْ، بنصب الألف، لأنّها شديدة قاطعة ولا ينظرن ناظر إلى ثالث الغابر منه في اللفظ فيكسر الألف لانكساره لأنّه رابع في الأصل، والساقط منه الهمزة...) .

والإخبار هنا يؤدي وظيفة الحصر في بيان حال المسند إليه، وقد أُرفق بالتعليل لتفسير القاعدة وتوضيح مسارها.

•الإخبار بتقديم الجار والمجرور، ومن ذلك قوله، في بيان جهات التصريف من

الفعل الصحيح: (وفي الخبر عن الرجلين: هما يضربانني. بنونين، الأولى منهما علامة للرفع، والثانية أدخلته فصلاً بين الياء التي موضعها خفض) .

ومنه: (ومنه ما يكون على (فَعْلٍ) وجمعه(فِعَالٌ). نحو: ضَخْمٍ وضِخَام، وصَعْبٍ وصِعَاب) . والبعد القياسي واضح في هذا الإخبار، وفي التقديم عناية واهتمام لبيان جزئيّات المسألة التي تنتظم بقاعدة.

- الإخبار باستعمال الموصول، ومنه: (وما كان من النعوت على معيار(مُفْعِلٍ) ما ليس للمذكّر فيه حظّ، فهو معرّى عن الهاء نحو: مُرْضِعٍ، ومُطْفِلٍ ومُذْكِرً) .

ومنه حديثه عن المثال في بناء مفعل منه أيضاً: (وما كان من هذا اسماً موضوعاً ليس بمصدر ولا مكان فهو منصوب نحو: مَوْزَن) . ومنه قوله: (ما كان على (فُعْلَةٍ) فجمعه: فُعُلات) . وهذا الإخبار قريب في مؤداه من أسلوب الشرط، القائم على التعالق، بحكم وجود الفاء، فما بعدها يمثّل الحكم الذي يختزل المسموع من كلام العرب، وفي هذا تقرير للقاعدة وبيان للوجه في الجمع.

وهكذا تتكاثر المناحي الأسلوبيّة للقياس عند ابن المؤدِّب في بناء المنظومة الصرفيّة، وهي تؤدِّي وظيفة استدلاليّة تنطوي فيها الكثير من الجزئيّات المشتركة للمسموع من كلام العرب، فتتنزّل إلى ذهن المتلقّي بطاقات حجاجيّة مهمتها التعريف بالوجه المنتج للاستعمال الفصيح الصحيح.

وإذا ما تجاوزنا هذين الأصلين المهمّين في مسار الدرس الصرفيّ، فإنّ النشاط الذهني يقدِّم صيغاً أخرى للاستدلال، تعمل على إضفاء الطابع العلمي للمتن، وتوجيه الخطاب بعيداً عن لغته النفعيّة المباشرة، ليكون التحاور مع القارئ من جنبة معرفيّة بحته، لها مرتكزات النظر العقلي والتحليل الفلسفي، فهي أدلّة تعزيز مطالب البحث، وتقوّي مبتنياته، ومن ثمّ تعمل على خلق مساحات مشتركة في عمليّة التواصل بين المنتج والقارئ.

ومن الأدلّة الأخرى التي نعثر عليها في متن هذا التصريف ما يأتي:

دليل الإجماع

الإجماع يُراد به: (إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة) ، وقد ذكر ابن جنّي متى يكون الإجماع حجّة بقوله: (اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه) ، وقد يكون الإجماع منبعه أهل العربيّة،

فإذا ما تيقّن إجماعهم على أمر، كان ذلك الأمر قائماً بنفسه في صناعة الوجه الذي يجري عليه الاستعمال، ولا يجوز إنكاره او الاعتراض عليه. والإجماع سبيل يُعوّل عليه ابن المؤدِّب في الاستدلال على بعض المسائل، وهو دليل يستمدّ شرعيته من التواطؤ على السنخيّة، والاتّفاق على الوجه أو المسألة، وفي كليهما تحصل درجة من التوثيق والاطمئنان لدى القارئ من جهة امتناع المجموع على خلافه، والإجماع عند المصنّف على نوعين: إجماع العلماء وإجماع العرب، ومن أدلّته في هذا المجال:

- أورد المصنّف دليل إجماع علماء المدرستين على امتناع تثنية الفعل وجمعه، وفي ذلك يقول: (فأمّا الفعل بنفسه فإنّه لا يُثنّى ولا يُجمع، على إجماع من الكوفيين والبصريين، لأنّهم يريدون من الأعداد وإن كثرت فعلاً واحداً) . ولا شكّ أنّ هذا الإجماع له بعده الحجاجي في الإقناع بحكم صدوره من العلماء الذي يشتغلون على الحقل الصرفي بلا تخلّف أو تعارض، وهنا يبدي المتلقّي التسليم؛ لأنّ الرأي صادر من أصحاب الصنعة أنفسهم.
- ذكر المصنّف إجماع العرب في مسألة جواز تحويل الواو إلى ياء من علياء، وفي ذلك يقول: (ألا ترى أنّ العرب أجمعت فيها على الياء وهي من الواو. وإنّما بنوها على "عَلَيْتُ" وهما لغتان من "عَلَوْتُ") .
- وأورد إجماع العرب في حذف الهمزة من أمر وأكل وأخذ وأمر في قوله: (... إلّا في الأمر من الأكل والأخذ والأمر خاصّة، فإنّ العرب أجمعت على حذف الهمزتين معاً من أوامرها طلباً للخفّة) . ولهذا الإجماع قيمة معرفيّة تفوق إجماع العلماء؛ لأنّه ينطلق من لسان التداول ومجالي الاستعمال، إذ لا يمكن تخطئة ما يتواطأ عليه أهل الفصاحة والبلاغة.

دليل الاستقراء

أورد هذا الدليل السيوطي في أدلّة شتّى من اقتراحه ، وهو يقوم على تتبّع الجزئيات صعوداً إلى تعميم الحكم، ومن ثمّ صياغة قانون كلّي ينضوي تحته جميع المصاديق التي تمّت معاينتها عند التعميم، و مرجعيّته المعرفيّة تقوم على السماع بالدرجة الأساس، وفي ضوء ذلك صاغ العلماء حدّ النحو على أساسه، يقول الفارسي فيه: هو(علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب) ، والمصنّف يختزل هذا الدليل بعبارات الكلّ والتعميم في الإخبار، ومن صور هذا الدليل ما يأتي:

- أورد هذا المفهوم ضمناً في حديثه عن بنية الانفعال، فقال: (ولم يأتِ من هذه البنية فعل واقع) . وهذا الإخبار بالنفي ينطوي على التعميم في الحكم، والحكم بدور يترشح عن التتبّع الدقيق للكلام الصحيح الفصيح، وإلّا كان معرضاً للطعن والتقويض.

•يتجلّى المفهوم في معرض حديثه عن بناء الافعيعال، إذ يقول: (وهذه البنية لا تجيء إلّا في المبالة والتاكيد، الا ترى أنّهم قالوا: أعشبت الأرض، فإذا أرادوا أن يجعلوا ذلك كثيراً عامّاً قالوا: اعشوشب) . واستعمال الاستثناء في النصّ لتأكيد مفهوم الحصر في الإخبار عن دلالة هذه البنيّة، وقطعاً هذا الحكم لا يُبنى على معاينة الشواهد القليلة. بل يستند إلى الكثير مما جمعه العلماء من التراث اللغوي، والخصائص المشتركة فيه تبوح بخاصّيّة التعميم التي تعكس السنن المؤلّفة للقاعدة.

•استعمل أسلوب النفي في التعميم في بعض الموارد، كما في قوله: (وليس في كلام العرب ياء ساكنة يكون قبلها حرف والياء ثابتة وبعدها حرف إلّا كُسر أوّله) . وهذا الإخبار لا يكون قطعيّاً إلّا إذا اعتمد على الاستقراء في تقرير الحكم، وبخلافه ينتفي القطع والتعميم.

•ومن الاستقراء التعميم بنفي زيادة الواو أوّلاً، وفيه يقول: (انّ الواو لا تُزاد أوّلاً البتّة) . ومثله: (والألف لا تكون أصلاً أبداً) .وهذا التعميم يمثّل قاعدة كلّيّة يُعتمد عليها في تحديد مواضع الزيادة وزنة الكلمة.

•وقد يكون التعميم مؤدّى لفظة "كُلّ" كما في قوله:(وكلّ ما يُبنى على فِعَال جُمع على ثلاثة أوجه: فُعُل وأفْعُل وأفْعِلَة) ، ومثله: (كلّ ما يُبنى على فَعَال جُمع على فُعُل لا غير...وكلّ ما يُبنى على فِعَالة وأو فَعُوْلَة أو فَعِيْلَة أو فُعَالَة جُمع على فَعَائل) . والتعميم الذي يُقدِّمه لفظ كلّ يختزن العمل المضني الذي بذله العلماء الأوائل في جمع التراث اللغوي من البوادي والقبائل العربيّة الفصيحة بحثاً وتنقيراً عن المعايير التي بموجبها يتأسس النظام الصارم الذي يحفظ اللغة من الضياع والاندراس. فهذه الكلّيّة اختزال لذلك المسموع الكثير من لسان العرب الموثوق به.

- وقد استعان بهذا الدليل لنفي النظير، كما في قوله: (ليس في كلام العرب "إفْعَلَة" صفة) ، مستدلاً به على أن الهمزة في إمْعَة أصليّة لا زائدة.

دليل الكثرة

من الأدلّة التي يُعتمد عليها في تحرير المطالب الصرفيّة دليل الكثرة، وهو من الأدلّة التي تسير مع القياس بتوازٍ في المؤدّى وتأليف القاعدة؛ لأنّه يقع في قبال القليل والنادر، وكلّ من استند إلى الكثير في الاستدلال استرعى اطمئنان القارئ وحظي بقبوله، ومن هذه الأدلّة لدى المصنّف ما يأتي:

- استعمل هذا المفهوم في بيان جمع الوصف أفعل بقوله: (وأكثر جمعه يجيء على "فُعْلٍ" نحو: أصمّ وصُمّ) ، وهذه الكثرة تبيّن درجة الورود ومرتبته، وما كان كثيراً في الاستعمال شرع مسلكاً للجري والاقتفاء.
- وهو من أدلّة الزيادة المعتبرة لدى العلماء ، وقد علّل به المصنّف في الحكم على الحرف بالزيادة، ومن ذلك قوله في زيادة الهمزة والياء أوّلاً: (اعلم أنّ الهمزة إذا كانت أوّلاً وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فصاعداً فهي زائدة...وكذلك الياء تجري مجرى الهمزة أوّلاً... وإنّما كان هذا زائداً وإن لم يشتقّ منه ما تذهب فيه لكثرة ما تبيّن لك من هذا المثال مما يشتقّ ما تذهب فيه نحو: أحمر، وأسود، وأبيض، وأحمد وذلك أكثر من أن يُحصى) . وزيادة الهمزة في المقام لا يحتاج إلى اعتمال التأويل؛ لأنّ الكثرة تبعث الاطمئنان وتزيد من درجة الترجيح وإن كان الاشتقاق مفقوداً.

•أورد المفهوم في حديثه عن الأمر من الملتوي بقوله: (والأمر من هذين البابين اللذين سقطت الواو من غابرهما بغير ألف لتحرك الحرف الثاني في الغابر، وإنّما تحرك لسقوط الواو، وسقطت الواو للعلل التي ذكرناها في باب المثال، غير أنّ الهاء تلحق آخره استثقالاً لحرف واحد مثل: قِه زيداً، عِه الحديث، وما أشبهها. فإذا وصلت ذلك بواو أو فاء حذفت الهاء فقلت: اِذْهَبْ فَقِ زيداً، وقُمْ فَعِ الحديث. وهذا الأكثر الأفشى من كلام العرب) .

•استعمل المفهوم في بيان مصادر اللازم من الباب الرابع، وفيه يقول: (وإذا كان على فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين من الماضي وفتحها من الغابر، كان أكثر مصادر اللازم منه على "الفَعَل"... وأكثر مصادر الواقع منه على "الفَعْل") .

دليل التصـريف

أفاد العلمـاء كثيراً من هذا الدليل في التعرّف على أصول الكلمات، فضلاً عن صوغ القواعد الصـرفيّة، وقد جعلـه ابن عصفور الدليل الثاني من الأدلّة التي يُعرف بها الزائد من الأصلي ، فعملية تحويل الأصل إلى صيغ مختلفة تنطوي على جهتين: جهة الثبات وجهة التغيّر، ومن خلال الثبات نقف على الحروف الأصول في الكلمة، وفي التغيير نتعرَّف على الحذف والزيادة والإعلال والإبدال وهذا ما يقدّمه دليل التصريف، ومما نجده عند المصنّف:

- احتجّ بالجمع على أنّ أصل دينار دنّار، وأنّ الياء بدل من النون، فقال: (كما قالوا: دينار، ثم جمعوه: دنانير. فعُرف بهذا أنّ أصل دينار، دِنَّار، إذ جمعوه: دنانير، ولم يقولوا ديانير) ، وفي ضوء هذا التحوّل في الصيغ الذي ينتجه التصريف نقف على أصل الياء، وعلى شاكلته الياء في كلمة ديوان.
- استدلّ على أن كلمة تَحيَّر مزيدة بالياء لا التضعيف من خلال التصريف، وفي ذلك يقول: (وأمّا "تَحَيَّرْتُ" فهي "تفَيْعَلْتُ" لأنّها من: حار يَحُوْرُ. ولو كانت "تَفَعَّلْتُ" لكانت "تَحَوَّرْتُ". والمصدر: التحيّر، وهو "تَفَيْعُل") .
- ومن جميل استدلاله بالتصريف الوقوف على أصالة الحرف، ومنها قوله في الهمزة الأصليّة: (فأمّا أَوْلَقُ، وأَيْصر، وإمَّعَة فإنّ الهمزة فيهن غير زائدة، لأنّهم قالوا: أولِقَ الرجل فهو مألوق، إذا جُنَّ، فقد تبين لك أن الهمزة من نفس الحرف. وأيْصر، الهمزة من نفس الحرف لقولهم: إصَار، فهذا اثبت) .
- استدلّ على زيادة النون الأولى في منجنيق بالتصريف، أي بتحويل الصيغة إلى مبنى الجمع، وهو مجانيق، وفي سقوطها دليل على أنّها ليست من أصل الكلمة، إذ لو كانت أصليّة لثبتت في التصريف.

دليل الاشتقاق

الاشتقاق له صلة وثيقة بالتصريف، وقد اكّد ابن جنّي هذه العلاقة بقوله: (وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا، واتصالا شديدا؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى "ضربَ" فتبني منه مثل "جَعْفَر" فتقول: "ضربَب", ومثل "قِمَطْر": "ضربّ", ومثل "دِرْهَم": "ضربَب"، ومثل "عَلِم": "ضرب"،

ومثل "ظَرُف": "ضـرب"، أفلا ترى إلى تصـريفك الكلمـة على وجوه كثيرة. وكذلك الاشتقاق أيضا، ألا ترى أنك تجيء إلى الضـرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: "ضـربَ"، ثم تشتق منـه المضـارع فتقول: "يضـرب"، ثم تقول في اسم الفاعل: "ضارب"، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة) ، وللاشتقاق حضور فاعل في أدلّة التصـريف، فمن خلالـه نقف على الأصل الذي تترشح منـه الكلمات، وبه نقف على محال الزيادة، وقد أفاد منـه الصـرفيون كثيراً ، وقد أفاد منه ابن المؤدِّب فيما يأتي:

- استدلّ على زيادة الميم آخراً بالاشتقاق في: زُرْقُم وسُتْهُم وفُسْحُم ودِلْقِم، ولولاه كانت من الأصل.
- استدلّ على زيادة النون في رعشن بالاشتقاق، وفي ذلك يقول: (وإذا وجدت حرفاً من حروف الزوائد سوى الواو والياء والألف في شيء يشتقّ من معناه ما يذهب منه الحرف الزائد فاجعله زائداً، نحو: رعشن، لأنّه من الارتعاش). ومثل هذا استدلّ على زيادة الهمزة من شمأل وشأمل.

دليل عدم النظير

أفاد العلماء من هذا الدليل كثيراً في مسائل التصـريف، وقد تجلّى بوضوح أكثر في مبحث الزيادة ، وهذا الدليل يعوّل على الاستقراء في مبناه؛ لأنّه يثبت المدّعى بالعدم، فالعدم هو المنطلق الذي يرتكز عليه دليل الصـرفيّ في إثبات بعض مدّعياته في مسائل التصـريف، ومن استعمال المصنّف له:

- استدلّ على زيادة النون من كنَهْبُل بعدم النظير، إذ ليس في كلام العرب اسم خماسيّ زنة فَعَلُّل مثل سَفَرْجُل، فحكم على النون بالزيادة لعدم استعمال هذا المبنى في لغة العرب، ومثلة في الحكم على النون من كلمة قَرَنْفُل.
- استدلّ على زيادة النون في جُنْدَب وعُنْصر وقُنْبَر بعدم النظير لهذه الصيغة في كلام العرب، إذ ليس في الكلام لفظ مثل جُعْفَر . وكان الأخفش يذهب إلى وجود هذا البناء السادس، ومثّل له بخُخْدَبٍ وخالفه فيه جميع البصريين.
- استدلّ على زيادة التاء من غِزْوِيْت بعدم النظير، فليس شيء من الأسماء على وزن فِعْوِيْل إن جعلتها أصليّة، فهي إذاً، على وزن فِعْلِيْت.
- استدلّ على زيادة النون من نَرْجِس؛ إذ ليس في الأسماء كلمة في الرباعي على وزن فَعْلِل.

وثمّة أدلّة أخرى قليلة الاستعمال، ومنها:

دليل الأولى

أوضح أبو البركات بن محمد الأنباري هذا الدليل في لمعه، فقال: (وأمّا الاستدلال بالأولى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة) ، وقد استدلّ به المصنّف في مورد جمع المكسور الفاء، فقال: (وقال قطرب: وحكى الفرّاء: انبأنا يونس وغيره: وخِرِقَات. وقال بعضهم: سِدْرَات فأسكن كما أسكن تَمْرَات، وهذا أولى ان يُسكّن لتثقيل الكسرة) فإذا ثبت التحريك وهو ثقيل فمن الأولى إثبات التسكين لخفّته.

دليل الإلحاق

الإلحاق: وهو زيادة حرف أو حرفين على الحروف الأصلية في الفعل، أو الاسم، لتصير الكلمة المزيدة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وهيأتها الحاصلة من الحركات والسكنات ؛ وقد اعتمد المصنّف عليه لإثبات أصالة بعض الحروف، وهذا ما عمله في تحليله الصرفي لكلمة مَهْدَد، فالميم أصليّة استناداً إلى فكّ الإدغام، ولو كانت زائدة لوجب الإدغام وقالوا: "مَهَدّ" . وفكّ الإدغام دليل على ان الدال الثانية زائدة للإلحاق على نحو السماع كما في جلبب.

الهوامش:-

١. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الدلّة: ٨١.
٢. ينظر: الاقتراح: ٩٦.
٣. ينظر: دقائق التصريف مقدّمة المحقق: ١٤.
* تكفّل محقق الكتاب بتخريب شواهد الكتاب ولا أرى ضرورة لذكرها.
٤. ينظر: دقائق التصريف: ٣٤- ٣٥.
٥. ينظر: السابق نفسه: ٤٣.
٦. ينظر: السابق نفسه: ٦٢.
٧. ينظر: الخصائص: ٦٣.
٨. ينظر: السابق نفسه: ٧٢.
٩. ينظر: السابق نفسه: ٧٥.
١٠. ينظر: السابق نفسه: ٧٦.
١١. ينظر: السابق نفسه: ٨٥.
١٢. ينظر: السابق نفسه: ٨٨.
١٣. ينظر: السابق نفسه: ٩٠.
١٤. ينظر: السابق نفسه: ١٣٥- ١٣٦.
١٥. ينظر: دقائق التصريف: ١٣٦.
١٦. ينظر: السابق نفسه: ١٦٠.
١٧. ينظر: السابق نفسه: ١٦٨.
١٨. ينظر: دقائق التصريف: ٩٢.
١٩. ينظر: السابق نفسه: ٦٢.
٢٠. ينظر: السابق نفسه: ٦٨.
٢١. ينظر: السابق نفسه: ١٣١.
٢٢. ينظر: السابق نفسه: ١٣٥.
٢٣. ينظر: السابق نفسه: ١٦٨.
٢٤. ينظر: دقائق التصريف: ١٩١.
٢٥. ينظر: المغني في تصريف الأفعال: ١٩٨، ودروس التصريف: ١٢٩- ١٣٠.
٢٦. ينظر: دقائق التصريف:.٢٤١
٢٧. ينظر: السابق نفسه: ٢٨٠- ٢٨١.
٢٨. المنصف: ٢٤٢.

٢٩ . ينظر: السابق نفسه: ٤٧.
٣٠. ينظر: السابق نفسه: ١٦٥.
٣١. ينظر: السابق نفسه: ٢٥٩.
٣٢ . ينظر: السابق نفسه: ٢٧٧، وينظر: المنصف: ٢٥٤.
٣٣. ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة: ٨١.
٣٤. السابق نفسه: ٩٣.
٣٥ . ينظر: السابق نفسه: ٩٣.
٣٦ . دقائق التصريف: ١٣٠.
٣٧ . السابق نفسه: ٢٨٨، وينظر: ١٥٨، ٢٤٣، ٢٧٦، ٣٣٩.
٣٨ . السابق نفسه: ٢٧٣، وينظر: ٢٦١.
٣٩ . ينظر: السابق نفسه: ٢٧٢- ٢٧٣، وينظر: الكتاب: ٤/ ٣٤٨، والمنصف: ٢٤٨- ٢٥١، والممتع الكبير: ٢٩٦- ٢٩٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/ ١٠١- ١٠٢.

المصادر

القرآن الكريم

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط١، ١٩٩٨م.
الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، مطبعة افريقيا الشرق الدار البيضاء.
الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباري، قدّم لهما واعتنى بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة- دمشق، ١٩٥٧م.
الاقتراح في علم أصول النحو، الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى، مكتبة الآداب- القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٧م.
التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان ابن جني النحوي، تحقيق الدكتور البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

التكملة، أبو علي الغفاري النحوي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.
الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت، ط١، ٢٠٠٦م
دروس التصريف في المقدّمات وتصريف الأفعال، محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة، ٢٠٠٥م.
دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن دار البشائر – دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.
شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشيد – الرياض. ط١، ١٩٩٩.
شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد الزفزاف ومحمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط١، ٢٠٠٥م.
عدم النظير والاحتجاج به في النحو والتَّصريف دراسة، وتطبيقياً د إبراهيم بن ناصر الشقاري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة- الرياض، ط١، ٢٠١٤م.
الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخط مع الكافية، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة. ط٤، ٢٠٠٤م.
المعجم المفصل في علم الصرف، إعداد راجي الأسمر، مراجعة د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٣، ٢٠٠٩م.
المغني في تصريف الأفعال الدكتور محمّد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث – القاهرة، ٢٠٠٥م.
مقدمة في أصول التصريف، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، حققه وعلق عليه الدكتور حسين علي السعدي، والدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية – بغداد. ٢٠٠٦م.
الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون. ط١، ١٩٩٦م.
المنصف شرح تصريف المازني، أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

Resources

alquran alkarim airtishaf alddrib min lisan alearab , 'abu hian al'andilsi , tahqiq washrih wadirasat d. rajab euthman muhamad , murajaeat alduktur ramadan eabd altawaab , maktabatan alkhaniji balqahir. t 1 , 1998 m. altibae aljamie liltabaeat fi riwayat allughat alearabiat walmuhadarat , wamahadir kutib , 1988 m. 'usul alnahw alearabii , muhamad khayr alhulwanii , mutbaeat 'iifriqia alshariq aldaar albayda'. al'iighrab fi jadal al'iierab walimae aladllt fi 'usul alnahw , 'abu albarakat eabd alrahmin kamal aldiyn al'anbari , qddm lahuma waietanaa bitahqiqihima saeid al'afghanii , mutbaeat aljamieat alswryt- dimashq , 1957 m. taelimiun fi eilm 'asul , al'imam jalal aldiyn alsayutii , tahqiq wataeliq alduktur hamdi eabd alfattah mustafaa , maktabat aladab- alqahrt , t 3 , 2007 m. altasrif almulukiu , 'abu alfath euthman abn jiniy alnahwi , tahqiq alduktur albadrawii zahran , alshshrikat almasriat alealamiat lilnashr - luanajaman , alqahrt , t 1 , 2001 m. altakmilat , 'abu eali alghafari alnahwi , tahqiq tahqiq alduktur kazim bahr almarajan , ealam alkutub - bayrut , t 2 , 2010 m. juniy , 'abu alfath euthman abn jiniy , tahqiq muhamad eali alnijjar , ealam alkutub - bayrut , t 1 , 2006 m durus altasrif fi almqddmat watashih al'afeal , mhmmd muhyi aldiyn eabd alhamid , dar altlaye- alqahrt , 2005 m. daqayiq altasrif , 'abu alqasim bin muhamad bin saeid almwdib , tahqiq alduktur hatim salih alddamin dar albashayir - dimashq , t 1 , 2004 m. shrih altasrif , eumar bin thabt althamanini , tahqiq alduktur 'iibrahim bin sulayman albueimi , maktabat alrashid - alriyad. t 1 , 1999. shrih shafiatan abn alhajib , radi aldiyn alaistirabadiu , tahqiq muhamad alzifraf wamuhamad nur alhasan , wamuhamad muhyi aldiyn eabd alhamid , dar 'iihya' alturath alearabii - bayrut t 1 , 2005 m. alsuwrat walnazayir al'iislamiat , alhind , alhind , alhind , alhind , t 1 , 2014 , alduktur 'iibrahim bin nasr alshiqarii , jamieat al'imam muhamad bin sewddt- alriyad , t 1 , 2014 m. aleumr fi alnahw walshshafiat fi eilmiin altasawur walkhati mae alhayat alemraniat , abn alhajib jamal aldiyn euthman bin eumar 'abi bikr , tahqiq alduktur salih eabd

aleazim alshshaeir , maktabat aladab - alqahrt , t 1 , 2010 m. alkitab , 'abu bashr eamrw bin euthman bin qanbir , tahqiq washrah eabd alsalam harun , maktabatan alkhaniji - alqahir. t 4 , 2004 m. almaejam almufasal fi eilm alsrf , 'iiedad raji al'asmar , murajaeat d. 'amil badie yaequb , dar alkutub aleilmiat- bayrut , t 3 , 2009 m. almaghni fi tasrif al'afeal alduktur mhmmd eabd alkhaliq eadimat , dar alhadith - alqahrt , 2005 m. muqadimat fi 'usul altasrif , tahir bin 'ahmad bin biabshadh , haqaq waealaq ealayh alduktur husayn eali alsaedi , walduktur rashid eabd alrahmin aleabidi , markaz albuhwth waldirasat al'iislamiat - bghdad. 2006 m. almumtie alkabir fi altasrif , abn esfwr alashbyly , tahqiq alduktur fakhara aldiyn qabawat , maktabat lubnan , nashrwn. t 1 , 1996 m. almunasif shrih tasrif almazinii , 'abu alfath euthman bin juni. tahqiq wataeliq muhamad eabd alqadir 'ahmad eata , dar alkutub aleilmiat - bayrut , t 1 , 1999 m.